التصنيف النحوي للأفعال الإنجازية في التراث العربي
بحثٌ في آليات التصنيف بين النحاة والبلاغيين

د. محمود طلحة

جامعة عمار ثليجي – الأغواط، m.talha@lagh-univ.dz

تاريخ الإيداع: 2022/01/01 **تاريخ المراجعة:** 2022/10/13 **تاريخ القبول:** 2023/03/15

ملخص

نحاول في هذا المقال أن نقترح تصنيفاً للأفعال الإنجازية ينبني على بعض المبادئ الموجودة في التراث العربي ضمن ما أنجزه النحويون والبلاغيون، ويستند هذا التصنيف أوّلاً إلى التعرّف على مفهوم الإنجاز في نظرية الأفعال الكلامية، ثمّ محاولة المقاربة بثنائية الخبر والإنشاء في التراث العربي مع التركيز على الأساس النحوي في التصنيف.

الكلمات المفاتيح: إنجاز، أفعال كلامية، خبر، إنشاء، واسم نحوي، قوة إنجازية.

Grammar classification of the performative verbs in Arabic scientific heritage
Research in the classification mechanisms between grammars and rhetorics

Abstract

In this article we try to propose a classification of the action verbs performative acts from some rules exist in the Arabic scientific heritage between grammarians and rhetoricians. This classification start with knowing the concept of performance in speech act theory, And trying to learn the relation can be exist between performative acts and the concepts of "Al-khabar" and "Al-Inchaa" in the Arabic scientific heritage, With the concentration in the grammar issue in this classification.

Keywords: Performance, speech acts, Al-khabar, Al-Inchaa, grammar indicator, illocutionary force.

Classification grammaticale des actes performatifs dans l'héritage scientifique Arabe
Recherche sur les mécanismes de classification entre les grammairiens et les rhétoriciens

Résumé

Cet article propose une classification des actes performatifs par des mécanismes trouvés dans l'héritage scientifique Arabe au sein de ce qui a été accompli par les grammairiens et les rhétoriciens. Cette classification cherche l'explication du concept de performance dans la théorie des actes de parole, et de comprendre la relation entre le concept de performance et les concepts de «Al-Khabar» et «Al-Inchaa» dans l'héritage scientifique arabe. Cette étude s'intéresse au principe de grammaire de cette classification.

Mots-clés: Performance, actes de parole, Al-khabar, Al-Inchaa, marqueur grammatical, force illocutoire.

المؤلف المرسل: د.محمود طلحة، m.talha@lagh-univ.dz

توطئـــــة

صار معروفًا في اللسانيات المعاصرة ما يُسمَّى بنظرية الأفعال الكلامية (Speech acts theory) التي أتى بها الفيلسوف الإنجليزيّ "جون أوستين" (John Austin)، من خلال كتابه المشهور "ما نفعله من خلال الكلمات" (How to do things with words)، وواصل تقويمها وإعادة ضبطها "جون سيرل" (John Searle) عبر كتابيه الأساسيّين "نظرية الأفعال اللغوية" (Speech acts)، و"المعنى والتعبير" (Sens and expression)، وحاول العديد من الباحثين اقتراح بعض التعديلات عليها، ويتركّز بحثنا في هذا المقال حول مبدأ التصنيف الذي على أساسه اقترح صاحبا النظرية تصنيفاً للأفعال الإنجازية، فعلى أيّ أساسٍ قدّم كلٌّ من "أوستين" و"سيرل" تصنيفهما للأفعال المتضمّنة في القول؟، ولعلّ اللافت للانتباه في البحوث الأكاديمية العربية هو مقاربتها بثنائية الخبر والإنشاء في التراث العربي، وهذا ما قام به كلٌّ من طالب سيد هاشم الطبطبائي في كتابه "نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب"، وخالد ميلاد في كتابه "الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة"، ومسعود صحراوي في كتابه "التداولية عند العلماء العرب"، وشكري المبخوت في كتابه "دائرة الأعمال اللغوية، مراجعات ومقترحات"، ونودّ قبل الدخول في مسار بحثنا أن نشير إلى أنّنا نختار ترجمة المصطلح الأجنبي (Performance) بلفظ "الإنجاز"، وقد اختار بعض الباحثين العرب ترجمته بلفظ "الإنشاء"، ولعلّ اختيارنا إنّما هو تمييزٌ لمصطلح "الإنشاء" في العربية الذي يقابله "الخبر"، هذا وإن كان في هذه الثنائية شبَهٌ واتّفاقٌ مع النظرية التداولية، إلّا أنّنا نرجّح هذه الترجمة تمييزًا للثنائية العربية عن الاصطلاحات الغربية، لكن ما هو الإنجاز؟ وما هو موقعه من النظرية؟.

1- مفهوم الإنجاز في التداولية المعاصرة:

ظهر مفهوم الإنجاز (Performance) في الدراسات اللسانية المعاصرة باعتباره أهمّ المفاهيم التي نشأت في إطارها النظريةُ التداولية، والمصطلح الذي قدّمه التداوليون للتعبير عن هذا المفهوم هو مصطلح "الفعل الكلامي Speech act"، ويمكننا النظرُ أوّلاً في أصل الإنجاز في العربية فنجده في معنى تمام الحصول، يقول "ابن فارس" في "معجم مقاييس اللغة": «النون والجيم والراء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على كمال شيءٍ في عجلةٍ من غيرِ بُطْءٍ، يقال: نجزَ الوعد ينجُزُ، وأَنْجَزْتُهُ أَنَا:أَعْجَلْتُهُ، وأَعْطَيْتُهُ مَا عِنْدِي حَتَّى نَجَزَ آخره، أي وصلَ إليهِ آخره»[1]، وفي "لسان العرب":«نَجَزَ ونجَزَ الكلامُ:انْقَطَعَ، ونَجَزَ الوعْدُ يَنْجُزُ نَجْزًا: حَضَرَ...، قال ابن السكيت: كأَنَّ نَجِزَ فَنِيَ وانْقَضَى، وكأَنَّ نَجَزَ قَضَى حَاجَتَهُ، وقد أَنْجَزَ الوعدَ ووَعْدٌ نَاجِزٌ ونَجِيزٌ وأَنْجَزْتُهُ أَنَا ونَجَزْتُ بِهِ، وإِنْجَازُكَهُ: وفَاؤُكَ بِهِ»[2]، وقد احتفظ مصطلح الإنجاز بهذا المعنى الدالِّ على تمام الحصول، ولذلك اختاره بعض الباحثين العرب ترجمةً للمصطلح اللساني" Performance" الذي يعني في التداولية إمكانية إيقاع الأفعال عبر التراكيب اللغوية التي ينطقُ بها متكلّمٌ مَّا، وقد حاول صاحب النظرية "أوستين Austin" الانطلاق من هذا التمييز بين الأفعال التي تتولّدُ عنها أفعالٌ اجتماعيةٌ، والأفعال التي تصف الواقع، وقد اصطلح على تسمية النوع الأوّل بالأقوال الإنجازية (Performatif) وتسمية النوع الثاني بالأقوال الوصفية (Constatif)[3]، ومن أهمّ مميّزات النظرية عند أوستين هو أنّه اشترط مجموعةً من الشروط التي على أساسها يمكن أن تتحقّق الأفعال الإنجازية، وسمّاها بشروط النجاح وهي ستّة شروط[4]، ورأى بأنّ مخالفة شرطٍ أو أكثر من هذه الشروط يؤدّي إلى أن يكون الفعل "تعيساً Unhappy"، وفرّق في إطار ذلك بين مخالفة شروطٍ تؤدّي إلى إخفاق الفعل "Misfires"، كأنْ لا يتمّ التلفّظ الصحيح بالقول في عقد الزواج مثلاً، أو أن يكون في ظروفٍ غير مواتيةٍ كالنطقِ بألفاظ العقد والطرفان متزوّجان

فعلاً، ومخالفةٍ لشروطٍ أخرى تؤدّي إلى فساد الفعل "Abuses" رغم تحقّقه، مثل ما نجده لدى شخصٍ تلفّظَ بالوعد وهو ينوي أصلاً عدم الوفاء بالوعد(5).

غير أنّ أهمّ ما أتى به "أوستين Austin" في صياغة النظرية من الناحية النحوية هو محاولته اكتشاف الصيغة التركيبية التي تميّز الأفعال الإنجازية، فلاحظَ أنّ الصيغة الغالبة في هذا النوع من الأفعال هي صيغة الفعل المضارع الدالّ على الحال والمسندِ إلى المتكلّم الفرد والمبنيّ للمعلوم مثل: أقبَلُ، أو أعِدُ، أو أبيعُ، وهي التي سمّاها بالإنجاز الصريح (Performatif explicite) ويقابلها مفهومٌ آخرُ هو الإنجازُ الأوّليُّ أو الضمنيُّ (Performatif primaire ou implicite)، وقد كان قصدُ أوستين من اقتراح هذين المفهومين محاولةَ التفريقِ بين الصيغ التي تُظْهِرُ قصد الإنجاز، وبين الصيغ التي أصلها الوصفُ غير أنّها يمكن أن تكون إنجازًا(6).

ثمّ وصل أوستين إلى اقتراح تصنيفٍ يسعَى إلى جمعِ أهمّ الأفعال الإنجازية، وانطلق في ذلك من تقسيمٍ أساسيٍّ للفعل الكلامي الكامل إلى ثلاثة أفعال هي:

1- فعل القول (Acte locutoire) وهو إنتاج جملةٍ ذاتِ معنًى وإحالةٍ.

2- الفعل المتضمّن في القول (Acte illocutoire): وهو الفعل الذي ينشأ عن التلفّظ بجملةٍ ذات قيمةٍ تواضعيةٍ مثل الإخبار أو الأمر أو التحذير أو الالتزام إلخ.

ويتعلّق التصنيف المقترحُ في النظرية أساسًا بالفعل الثاني أي المتضمّن في القول وسمّى النظرية بنظرية القوى المتضمّنة في القول (Forces illocutoires)، وأهمّ الأنواع التي رأى "أوستين Austin" أنّها تندرج ضمن هذا التصنيف هي7: - الحكميات (Verdictives) و- الممارسيات (Exercitives)، و- الوعديات (Commissives)، و- السلوكيات (Behabitives)، و-التبيينيات (Expositives).

وقد استدرك "جون سيرل John Searle" على "أوستين Austin" بعضَ ما وصلَ إليه في النظرية، وانطلق في ذلك من محاولة ترتيبٍ جديدٍ لمباحثها، فاقترح مجموعةً جديدةً من المصطلحات لعلّ أوّلها هو "الأفعال اللغوية Les actes de language" الذي أراد من خلاله "سيرل Searle" أن يؤكّد بأنّ دراسةَ الفعل المنجَز بالجملة هي نفسها دراسة المعنى اللغوي للجملة، مع اشتراطه النظر في السياق الذي قيلت فيه الجملة، وليست نظرية الأفعال اللغوية بهذا الاعتبار إلّا جزءًا من نظرية عامّة هي "نظرية الفعل"(8).

ثمّ رأى سيرل بأنّ الفعل اللغوي بهذا الاعتبار يتكوّن من عنصرين هما:

- القوّة المتضمّنة في الفعل (Force illocutoire) ويمكن أن يرمز إليها بـ: **ق** (F).
- المحتوى القضوي (Proposition) ويمكن أن يرمز إليه بـ: **ض** (P).

وينتج عن هذا أنّ كلَّ فعلٍ لغويٍّ هو اجتماع هذين العنصرين، ويمكن أن يرمز إليه بالتمثيل الرياضي الرمزي:

- ق (ض)(9)

وقد كان غرض "سيرل Searle" من هذا الاصطلاح أن يؤكّد أنّ كلّ فعلٍ لغويٍّ يجب أن يحوِيَ مؤشّرًا للقوّة المتضمّنة في القول، وهي التي تحدّد نوع الفعل اللغويّ إن كان استفهاماً أو أمرًا أو تقريرًا مثلاً، وليس المحتوى القضوي إلّا المعنى المراد من التركيب اللغوي، فقولنا:

1- أَعِدُك أَن أزوركم خلال هذا الأسبوع.

فيها مؤشّرٌ للقوّة المتضمّنة في القول وهو الفعل "أعدك"، الذي يجعل الفعل اللغوي فرعًا من الوعديات، والقضية التي يدلّ عليها القول هي "الزيارة خلال الأسبوع الحالي"، ومؤشّرها التركيب المصرّح به، وقد نتج عن

هذا التفريق بين القوّة المتضمّنة في القول أو الإنجازية وبين المحتوى القضوي، الحكم بأنّ عدم توفّر القوّة الإنجازية يجعل الفعل ناقصًا، ونتج عن هذا أيضًا تقسيمه الفعل اللغوي إلى أربعة أنواعٍ هي[10]:

– فعل القول: وهو التلفّظ بكلمات أو جملٍ.

– الفعل القضوي (Acte propositionnel): وهو فعل الإحالة والحمل على قضيّة مَّا، ويعادل هذا ما يسمّى بالتركيب الإسنادي بين موضوع ومحمول، فالحملُ متعلّقٌ بالمسند والإحالة متعلّقةٌ بالمسند إليه.

– الفعل المتضمّن في القول: كالإثبات أو الوعد أو الاستفهام أو الأمر.

– الفعل الناتج عن القول: وهو الأثر الناتج عن التلفّظ بالفعل.

وقد اقترح "سيرل Searle" أيضًا تعديلاتٍ ناشئةً عن هذا التقسيم متعلّقةً بالشروط التي يصير منها القول فعلاً إنجازياً، وربَطَهَا بالفعل المتضمّن في القول، كما اقترح تصنيفًا آخرَ للأفعال اللغوية وفق معايير وشروطٍ متعدّدة[11]، خلُصَ من تلك الشروط إلى التصنيف التالي[12]: – التقريريّات (Les assertifs)، و– التوجيهيّات (Les directifs)، و– الوعديات (Les promissifs)، و– البوحيات (Les expressifs)، و– الإيقاعيات (Les déclaratifs).

ونخلُصُ هنا إلى أنّ مفهوم الإنجاز متعلّقٌ بالفعل الذي يمارسه الإنسان باستعماله اللغوي، ولَمّا كانت اللغة المستعملة ناشئةً عن المواضعة الاجتماعية، تبيّن لنا وجودُ تلك المواضعة في اعتبار الجملة مُنجزةً لفعلٍ مّا، أي ما يمكن أن يتحقّق بواسطتها من أفعال، غير أنّ وجه الاختلاف هنا إنّما يكمن في أساس التصنيف، فإذا كان كلٌّ من "أوستين Austin" و"سيرل Searle" اقترحَا النظرية وحاولا تصنيف الأفعال الناشئة عن الأقوال أو الجمل من اللغة التي انطلقا منها، إلّا أنّ هذا التصنيف بقيَ مقصوراً على أساسٍ دلاليٍّ معجميٍّ، وهو تصنيفٌ إن تمّ قبوله يبقَى ناقصًا من الناحية النحوية، ذلك أنّ منطلق "أوستين Austin" في النظرية يتعلّق بجزءٍ من الإنشاء في اللغة العربية وهو الإنشاء الإيقاعي أو صيغ العقود، ومن هذه الجهة تظهر سعةُ ثنائية الخبر والإنشاء في استيعاب ظاهرة الإنجاز كما قدّمته نظرية الأفعال الكلامية، ولذا ننتقل إلى بيان هذه الثنائية والتعرّف على تصوّرها في التراث العربي.

2- ثنائية الخبر والإنشاء في التراث العربي:

يظهر لنا من خلال بحوث سابقة أنّ نظرية الأفعال الكلامية بتلك المبادئ العامة لمفهوم الإنجاز مع التصنيف المتفرّع عنها، قد تكون شبيهةً بثنائية الخبر والإنشاء في التراث العربي، في علوم النحو والبلاغة وأصول الفقه، فكلّ علمٍ من هذه العلوم قد أفرد جملةً من مباحثه لهذه الثنائية، ونودّ أن نعرّج على المبادئ الأولية التي تجعلنا نرى إمكانية استيعاب هذه الثنائية والوصف النظري لها، والقواعد المتولّدة عنها لمفهوم الإنجاز عبر النظر في مفهومي الخبر والإنشاء ووصفهما النظري، ثمّ الإشارة إلى تصنيفٍ ممكن للأفعال المتضمنة في الأقوال استناداً إلى هذه الثنائية.

2-1- مفهوم الخبر:

استقرّ الخبر مصطلحاً في أوائل الكتب النحوية للدلالة على المسند في علاقة الإسناد المكوّنة للجملة، على أنّهم خصّوه بما كان اسماً كما هو معروفٌ في "كتاب سيبويه" أو "المقتضب" للمبرّد، غير أنّ هناك استعمالاً آخر وُجِد أيضاً لدى سيبويه يتمثّل في "الوظيفة الدلالية للقول باعتباره خبراً واستخباراً وأمراً ونهياً"[13]، وهو استعمالٌ لم ينفرد به "سيبويه" ولم يقف عند كتب النحويين كذلك، وفي نفس الفترة التاريخية نجد "الجاحظ" مثلاً وهو من أقدم

المؤلّفين في البلاغة يصطلح على إطلاق لفظ الخبر ليدلّ على القول المرويّ[14]، غير أنّ المعنى الذي أخذه مصطلح فيما بعدُ ليكون دالاً على نوعٍ من الكلام، ظهرت أولى الإشارات إليه في كتب الأصوليين، ذلك أنّ هذا التقسيم لأنواع الكلام هو الذي استقر لديهم وصار متداولاً بينهم، والعجيب أن نجد "ابن قتيبة" (ت276 هـ) مثلاً يشير إلى هذا التقسيم في "أدب الكاتب" حيث يقول: «والكلام أربعةٌ: أمرٌ، وخبرٌ، واستخبارٌ، ورغبةٌ، ثلاثةٌ لا يدخلها الصدق والكذب، وهي الأمر، والاستخبار، والرغبة، وواحدٌ يدخله الصدق والكذب وهو الخبر»[15]، كما يورد "ابن وهب" (ت 272 هـ) تقسيماً مثيلاً لهذه الأنواع[16]، وتظهر لديه بدايات التقابل الاصطلاحي بين الخبر والطلب الذي صار فيما بعد تقابلاً بين الخبر والإنشاء، كما نستطيع أن نجد لدى المتقدّمين من الأصوليين مثل هذا التقسيم الذي يضمّ مفهوم الخبر[17]، وهو دالٌّ على أنّ التقسيم صارَ متداولاً بين الأصوليين.

وفي استعمال "عبد القاهر الجرجاني"(ت 474 هـ) لمصطلح الخبر يكشف لنا عن أنّه لم يتجاوز الاستعمال الذي كان شائعاً قبله، أي اعتباره إمّا نوعاً من "الحديث المرويّ" أو اعتباره "مسنداً" في علاقة الإسناد، على أنّنا نجده كثيراً ما يستعمل مصطلح "الإخبار" للدلالة عن الإنباء بمعلومةٍ مّا، واستعماله لهذا المصطلح؛ الذي نرى أنّه موافقٌ لتصوّر الخبر باعتباره نوعاً من الكلام؛ هو استعمال كثيرٌ ومتداولٌ لم يقتصر على "دلائل الإعجاز" بل وُجِدَ أيضاً في كتابه "المقتصد في شرح الإيضاح"، يقول في أحد تلك النصوص التي استعمل فيها المصطلح: «اعلمْ أنّ الإسناد مجراه مجرى الإخبار، فكأنّه قال: وأمّا الفعل فما كان خبراً عن شيءٍ ولم يكنْ مخبراً عنه، غير أنّ في الإسناد فائدةً ليست في الإخبار، وهي أنّ من الأفعال ما لا يصحّ إطلاق الإخبار عليه كفعل الأمر نحو: ليضرب زيدٌ، إذ الأمر لا يكون من حيث إنّ الخبر ما دخله الصدق والكذب، ويصحّ أن يُطلَق عليه الإسناد، لأنّ حقيقة الإسناد إضافة الشيء إلى الشيء ... وإذا كان كذلك جاز أن تقول في "ليضربْ زيدٌ" أنّ الفعل مسندٌ إلى زيدٍ، لأنّك أضفته إليه وعلّقته به، فالإسناد إذاً يصلحُ لما يصلحُ له الإخبار، والإخبار لا يصلحُ لكلّ ما يصلحُ له الإسناد»[18]، وفي هذا النصّ كما نلاحظ تأكيدٌ لمسلّمةٍ يقوم عليها مفهوم الخبر، وهي كونه مبنياً على ما احتمل الصدق أو الكذب، وكذا بما يقابله من أنواع الطلب أي الأمر.

وممّا وجدناه في نصوص "دلائل الإعجاز" ذلك التصوّرُ الخاصّ لمفهوم الخبر الذي يتراوح فيه المصطلح بين الدلالة على مفهوم المسند باعتباره أحد ركني الإسناد المكوّنين لظاهرة الكلام، بين الدلالة على نوعٍ معيّنٍ من الكلام ينقسم إلى إثبات أو نفي، يقول "عبد القاهر": «اعلمْ أنّ معانيَ الكلامِ كلّها معانٍ لا تُتَصَوَّرُ إلاّ فيما بين شيئين، والأصلُ والأوّل هو الخبرُ، وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه، عرفته في الجميع، ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس، أنّه لا يكون خبرٌ حتّى يكون مُخْبَرٌ به ومُخْبَرٌ عنه، لأنّه ينقسم إلى إثبات ونفي، والإثبات يقتضي مُثْبَتاً ومُثْبَتاً له، والنفي يقتضي مَنْفِيًّا ومَنْفِيًّا عنه، فلو حاولت أن تتصوّر إثبات معنى أو نفيه من دون أن يكون هناك مثْبت له ومنفيٌّ عنه، حاولت ما لا يصح في عقلٍ ولا يقع في وهمٍ، ومن أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصدٌ إلى فعلٍ من غير أن تريدَ إسناده إلى شيءٍ مُظْهَرٍ أو مُقَدَّرٍ وكان لفظك به، إذا أنت لم تردْ ذلك، وصوتاً تُصَوِّتُهُ سواءً»[19]، و"عبد القاهر" بهذا التصوّر كأنّه يحاولُ أن يلخّص كلّ التراكيب في أصلٍ واحدٍ هو الخبر، ويجعل له نوعيْن أساسيين هما الإثبات والنفي، غير أنّه بحكم النظرية التي كان يخوض فيها من خلال كتاب "الدلائل" ربط هذا الكلام بالمتكلّم ومقاصده والمقامات التي يتلفّظ بها، يقول "عبد القاهر" في نصٍّ آخر أكثر تفصيلاً في بيان أهمية الخبر: «وجملة الأمر، أنّ الخبر وجميع الكلام، معانٍ يُنْشِئُها الإنسان في نفسه ويُصرِّفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع بها عقله، وتُوصَفُ بأنّها مقاصد وأغراض، وأعظمها شأناً الخبر، فهو الذي

يتصوّر بالصور الكثيرة، وتقع فيه الصناعات العجيبة، وفيه يكون في الأمر الأعمّ، المزايا التي بها يقع التفاضل في الفصاحة»[20].

والذي نخلُص إليه بالنظر المختصر في التطوّر التاريخي لمفهوم الخبر أنّ هذا المفهوم شأنه شأنُ كثيرٍ من المصطلحات التي شاعت في التراث العلمي العربي، حُمِّلَ أصلَهُ اللغوي واستعملهُ العلماء الأوائل في عصر تدوين العلوم للدلالة على بعض الظواهر، وهي إمّا للدلالة على المأثور من الحديث المرويّ أو المنقول، أو للدلالة على مفهومٍ نحويٍّ تقوم به التراكيب أي: عنصر المسند في علاقة الإسناد، أو للدلالة على نوعٍ من أنواع الكلام هو الإخبار، وقد وصل المصطلح بهذا المفهوم وهو الأكثر قرباً من مفهوم الإنجاز كما سنرى لاحقاً.

2-2- مفهوم الإنشاء:

يعني الإنشاء في اللغة الإحداث والإيجاد، ومن هذا المعنى ما حمله عليه "ابن فارس" في "معجم مقاييس اللغة": «النون والشين والهمزة أصلٌ صحيحٌ يدلّ على ارتفاع في شيءٍ وسموّ، ونشأ السحاب: ارتفع، وأنشأه الله: رفعه»[21]، ويقول ابن منظور في "لسان العرب": «أنشأه الله: خلقه، ونشأ ينشأُ نشئاً ونُشُوءًا ونَشاءً ونشأةً ونشاءَةً: حيِيَ، وأنشأ الله الخلْقَ أي ابتدأ خلقهم،...، ونَشَأَ السحابُ نَشْأً ونُشُوءًا: ارْتَفَعَ وبَدَا، وَذَلِكَ فِي أَوّل مَا يَبْدأُ...، وَمِنْهُ نَشَأَ الصبيُّ يَنْشَأُ، فَهُوَ ناشِئُ، إِذَا كَبِرَ وشَبَّ، وَلَمْ يَتكامَلْ... وأَنْشَأَ دَارًا: بَدَأَ بِناءَها. وَقَالَ ابْنُ جِنِّي فِي تأْدِيةِ الأَمْثالِ عَلَى مَا وُضِعَت عَلَيْه: يُؤَدَّى ذَلِكَ فِي كلِّ مَوْضِعٍ عَلَى صُورَتِه الَّتِي أُنْشِئَ فِي مَبْدَئِه عَلَيْهَا، فاسْتَعْمَلَ الإِنْشَاءَ فِي العَرَضِ الَّذِي هُوَ الْكَلَامُ. وأَنْشَأَ يَحْكِي حَدِيثًا: جَعَل. وأَنْشَأَ يَفْعَلُ كَذَا وَيَقُولُ كَذَا: ابتَدَأَ وأَقْبَلَ. وَفُلَانٌ يُنْشِئُ الأَحاديث أَي يضعُها. قَالَ اللَّيْثُ: أَنْشَأَ فُلَانٌ حَدِيثًا أَي ابْتَدأَ حَدِيثًا ورَفَعَه»[22]، وفي هذا المعنى أخذ المصطلح يُسْتَعْمَلُ للدلالة على أمرين: الأول منهما هو للدلالة على كتابة الرسائل في الدواوين، والثاني وهو الأكثر قُرْباً من اهتمامنا، للدلالة على صيغٍ معيّنةٍ من العقود هي المعروفة بالإنشاء الإيقاعي، كقولنا "بِعْتُ" و"اشتَرَيْتُ" و"زَوَّجْتُ" و"طَلَّقْتُ"، والنحاة لم يستعملوا هذا المصطلح للدلالة على هذه الصيغ إلّا في فترةٍ لاحقةٍ، الراجح فيها أنّهم نقلوه عن الفقهاء والأصوليين، فحين نبحث في كتب الأصوليين عن بدايات استعمال هذا المصطلح نجد أنّهم ربّما اصطلحوا على تلك الصيغ بـ"صيغ العقود"، وربّما وُجِدَتْ أثناء ذلك بعض الإشارات إلى مصطلح الإنشاء، من ذلك مثلاً قول الإمام "الغزالي" (ت 505 هـ) في "المستصفى" في إشارة إلى صيغ العقود وأنّ الأصل فيها الإخبارُ: «ثمّ يبطل عليهم بالبيع والإجارة والنكاح، إذ ليس لها إلا صيغة الإخبار، كقولهم "بِعْتُ" و"زَوَّجْتُ" وقد جعله الشرع إنشاءً، إذ ليس لإنشائه لفظٌ»[23]، وشبيهٌ بهذا الاستعمال العرضي ورود المصطلح لدى "الفخر الرازي" (ت 606 هـ) في "المحصول"[24]، وقد كان نقاش النحاة حين بدؤوا في استعمال هذا المصطلح للدلالة على هذا المفهوم، هو نقاشهم حول أصل صيغ العقود ودلالات الأفعال فيها، فهي أفعالٌ ماضيةٌ صارت دالّةً على معانٍ معيّنةٍ، ويمكن أن نشير إلى نصٍّ "لابن الحاجب" (ت 646 هـ) في كتابه "الإيضاح في شرح المفصّل" يناقش هذه القضية إذ يقول: «والجواب أنّ هذه الأشياء دالّةٌ على الأزمنة في أصل الوضع تقديراً في بعضها وتحقيقاً في بعضها، والألفاظ إذا خرجتْ عن دلالتها الأصلية لغرضٍ آخرَ من الدلالة لا يُخْرِجُها ذلك عن حدّها وإعرابها، ألا ترى أنّك إذا قلتَ "بِعْتُ" وأنت تريد الإنشاء فإنّه لا دلالة على زمانٍ أصلاً، ومع ذلك فإنّك تحكم بأنّه فعلٌ ماضٍ»[25].

ونستطيع أن نقول ههنا إنّ بدايات الإشارة البلاغية إلى مصطلح "الإنشاء" قد بدأت في تلك الفترة الزمنية المحدّدة بين إدراك "الفخر الرازي" و"السكاكي" و"ابن الحاجب" للمفهوم مع اختلاف في الاصطلاح بينهم، ولكنّنا

نجد "رضيّ الدين الإستراباذي" (ت حوالي 688 هـ) صاحب "شرح كافية ابن الحاجب" يطلق استعمالا خاصًا للمصطلح حيث يجعل الكلام شاملاً لكلٍّ من الخبر والإنشاء والطلب، يقول: «والمرادُ بالإسناد أن يخبر في الحال أو في الأصل بكلمةٍ أو أكثر عن أخرى، على أن يكون الْمُخْبَر عنه أهمَّ ما يُخْبَرُ عنه بذلك الخبر في الذِّكر وأخصّ به، فقولنا أن يخبر، احترازٌ عن النسبة الإضافية وعن التي بين التوابع ومتبوعاتها، وقولنا في الحال، كما في "قام زيدٌ" و"زيدٌ قائمٌ"، وقولنا أو في الأصل ليشمل الإسناد الذي في الكلام الإنشائي نحو "بِعْتُ" و"أنت حرٌّ" وفي الطلبي نحو "هل أنت قائمٌ" و"ليتك" أو "لعلّك قائمٌ" وكذا نحو "اضربْ"»[26]، ثمّ أطلق مصطلح "الإنشاء الإيقاعي" على صيغ العقود، يقول في ذلك: «وأكثر ما يستعمل في الإنشاء الإيقاعي من أمثلة الفعل هو الماضي نحو "بِعْتُ" و"اشتَرَيْتُ" والفرق بين "بِعْتُ" الإنشائي و"أَبِيعُ" المقصود به الحال أنّ قولك "أبيعُ" لا بدّ له من بيعٍ خارجٍ حاصلٍ بغير هذا اللفظ، تقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج، فإن حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدقٌ، وإلاّ فهو كذبٌ، فلهذا قيل: إن الخبرَ محتملٌ للصدق والكذب، فالصدق مُحْتَمل اللفظ من حيث دلالته عليه، والكذبُ مُحتمله ولا دلالة للّفظ عليه، وأمّا "بِعْتُ" الإنشائي فإنه لا خارج له تُقصد مطابقته، بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظُ موجِدٌ له، فلهذا قيل إنّ الكلام الإنشائي لا يحتمل الصدق والكذب، وذلك لأنّ معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج، والكذب عدم مطابقته له، فإذا لم يكن هناك خارجٌ فكيف تكون المطابقة وعدمها، واعلمْ أنّ الماضي ينصرف على الاستقبال بالإنشاء الطلبي إمّا دعاءً نحو "رحمك اللهُ"..."»[27]، ونستطيع أن نتلمّس في هذا النصّ نوعاً من التحديد لمجال مفهوم الإنشاء بحيث صار نوعين إنشاءً إيقاعياً وإنشاءً طلبياً، وهو الذي تحوّل إلى إنشاء طلبي وإنشاء غير طلبي عند البلاغيين منذ تأليف "القزويني" لمتن التلخيص.

والذي نخلُصُ إليه أنّ الإنشاء قد ظهر مصطلحاً لدى الفقهاء والأصوليين للدلالة على مفهوم صيغ العقود، ثمّ انتقل هذا المفهوم إلى الدرس النحوي والبلاغي فاستُعمِلَ حتّى جرى تعميمه ليدلّ على صيغٍ معيّنةٍ غير صيغ العقود هي صيغ الطلب.

3- التصنيف النحوي للأفعال الإنجازية:

إذا كنّا فيما سبق قد حاولنا التعرّف على التطوّر الذي اتّسم به مصطلحا الخبر والإنشاء في دلالتهما على المفهومين، فإنّ تصوّرنا في هذا المبحث يبتغي التعرّف على تصوّر علماء التراث للمفهومين أوّلاً، ثمّ الكلام عن وجه المقاربة بين الإنجاز عموماً وثنائية الخبر والإنشاء ثانياً.

ينطلق علماء التراث من فكرةٍ أساسيةٍ هي أنّ الكلام ينقسم إلى قسمين أصليين هما الخبر والطلب أي الإنشاء، والاختيار المنهجي الذي أخذوا به هو اختيارٌ ينبني على ثنائية الأصل والفرع، وهي ثنائيةٌ تعبّر عن "منطلق منهجي يقوم على الإقرار بالتمييز بين الظاهرة في الواقع وما تتّسم به من فوضى وبين المعالجة العلميّة لتلك الظاهرة بمقولتها"[28]، كما أنّها ثنائيةٌ معرفيّةٌ نجدها في الكثير من العلوم، تُسهِم في بناء النظريات وإدراك الظواهر، وللتساؤل عن أوجه اعتبار الخبر والإنشاء أصلاً تنبني عليه التراكيب فإنّ علماء التراث حدّدوا الأصل باعتبارين اثنين:

– **الأول:** التركيب الإسنادي الذي يقتضي وجود نسبةٍ بين طرفين مسندٍ ومسندٍ إليه هي تعلّق أحد الطرفين بالآخر على وجه التمام[29]، وهي نسبةٌ "قائمةٌ بنفس المتكلّم، وهي تعلّق أحد الشيئين بالآخر بحيث يصحّ السكوت عليه، سواءٌ كان إيجاباً أو سلباً أو غيرهما كما في الإنشائيات"[30].

– **الثاني:** إمكانية المطابقة للواقع التي تقتضي إمّا صدق النسبة أو كذبها هذا من جهة الخبر، أمّا من جهة الإنشاء فهو عدم إمكانية المطابقة أصلاً باعتبار أنّه إيجاد، "وتحقيق ذلك أنّ الكلام إمّا أن تكون نسبته بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجداً لها من غير قصدٍ إلى كونه دالاً على نسبة حاصلةٍ في الواقع بين الشيئين وهو الإنشاء، أو تكون نسبته بحيث يقصد أنّ لها نسبةً خارجية تطابقه أو لا تطابقه وهو الخبر"[31].

وإذا كان هذان الاعتباران هما اللذان حدّدا الأصليْن (الخبر والإنشاء) وفي نفس الآن الفرق بينهما عبر الاعتبار الثاني خصوصاً، إذ اعتمدَ التمييزُ بين الخبر والإنشاء على المعنى و"لم يرتبط بالصيغة التركيبية للجملة المفيدة بحيث تكون الصيغة بذاتها كاشفةً عن كون المعنى خبرياً أو إنشائياً"[32]، فإنّ نظرة الباحثين المحدثين الذين عالجوا القضية وكتبوا فيها تتّفق في أنّ المتأخّرين من علماء التراث قد تأثّروا بالمنطق في بيان التفريق بين الخبر والإنشاء، وقد ناقش طالب سيد هاشم الطبطبائي ومسعود صحراوي المعايير التي استند إليها البلاغيون مثلاً في إجراء هذا التمييز، وهذه المعايير هي[33]:

– معيار قبول الصدق والكذب.

– مطابقة النسبة الخارجية.

– إيجاد النسبة الخارجية.

وخلاصة الرأي في هذه المعايير السابقة الذكر في الفرق بين الخبر والإنشاء أنّ مناقشات علماء التراث أدّت بهم إلى التطرّق إلى معيار الصدق والكذب ليَنْتُجَ عنه معيارٌ آخر هو معيار المطابقة للنسبة الخارجية، ثمّ نتج عن هذا المعيار أيضاً معيارٌ آخر هو معيارُ إيجاد النسبة الخارجية، وحين ننظر إلى هذه الفروق من جهة البناء المنهجي نجد أنّ علماء التراث خصوصاً قد تعاملوا مع الفرق بين الخبر والإنشاء على أنّه مسلّمةٌ توجد لها معايير عديدةٌ لتأكيدها.

ولعلّ بيان هذه المعايير ومناقشتها يمهّد لنا الفكرة مبدئياً للكلام عن التصوّر التراثي للأفعال الإنجازية الذي من الممكن إيجاده، وبالتالي نجد أنّه علينا إثباتُ:

1- أنّ الخبر والإنشاء أصلان للأفعال الإنجازية.

2- أنّ معيار التفريق بينهما يتجاوز المعايير السابقة أعلاه.

3- أنّ التفريق بينهما هو تفريقٌ بين أصلين تنبني عليه تفريقات أخرى.

ونحن نزعم أنّ إثبات هذه المقولات لا يخلو من مقاربةٍ بين ما شاع في نظرية الأفعال الكلامية عند "أوستين" و"سيرل" خصوصاً، وبين الكمّ المعرفي الذي يوجد في تراثنا العربي.

أمّا المقولة الأولى فهي تقتضي منّا تذكيراً ببعض ما أورده "أوستين" في سبيل إثباته الفرق بين الأقوال الوصفية والأقوال الإنجازية، فقد حاول أن يسلك طريقين في إثبات هذا التفريق:

– **الأوّل** منهما دلاليٌّ متمثّلٌ في وجود بعض الأقوال ذات الطابع الاجتماعي التي لا تصف ولا تقبل التصديق والتكذيب، ويمثّل التلفّظ بها إنجازاً لأفعال مّا، وأبرز مثالٍ في اللغة العربية لهذه الأقوال هو ما أسلفنا الإشارة إليه تحت مسمّى "صيغ العقود" كقولنا: "بِعْتُ" و"زَوَّجْتُ" وغيرها.

– **الثاني** نحويٌّ خالص متمثّل في الصيغة التي اعتمدها للدلالة على الأفعال الإنجازية وهي صيغة الفعل المضارع الدال على الحال المسند إلى المتكلّم المفرد والمبني للمعلوم، وبناءً على هذه الصيغة نشأ لديه تفريقٌ بين

الأفعال الدالة على الإنجاز مباشرة المسمّاة بالصريحة، والأفعال التي ليست في الأصل للإنجاز غير أنّها يمكن أن تدلّ عليه والتي أسماها ضمنيةً.

وسبيل المناقشة ههنا أمران اثنان: الأوّل أنّ "أوستين" حاول التدليل على أفعال إنجازية تسمّى في العربية بصيغ العقود أو الإنشاء الإيقاعي (كما هو في اصطلاح الرضيّ الإستراباذي)، والحاصل أنّها فرعٌ عن أصلٍ، وهي إضافةً إلى ذلك تثبت خروجاً معيّناً عن الأصل، لأنّ الأصل فيها أنّها أخبارٌ انتقلت إلى الإنشاء، وهذا يؤدّي بنا إلى الإقرار مبدئياً بوجود أصلين للفعل الإنجازي هما الخبر والإنشاء.

والأمر الثاني أنّ الصيغة النحوية التي حاول "أوستين" الاستدلال بها على التعرّف على الأفعال الإنجازية لا تكفي إذا نظرنا إليها من جهة اللغة العربية، ذلك أنّ الإنشاء الذي هو أصلُ صيغ العقود له مقوّمات نحويةٌ معيّنةٌ تتمثّل أساساً في حروف الصدارة التي وُضعت للدلالة عليه، وأبرز مثالٍ على وجود هذه الحروف هو الإنشاء الطلبي، وهو النوع الأبرز من الإنشاء.

إذن فما يحتاج إلى الإثبات في سبيل اعتبار الخبر والإنشاء أصلين للفعل الإنجازي، هو ما نلخّصه في التساؤلين التاليين:

- كيف تتجلّى القوة الإنجازية باعتبارها أهمّ مؤشّرات الفعل الإنجازي في الأخبار والإنشاءات؟
- ما هو الواسم النحوي الأوضح لمؤشّر القوة الإنجازية في الأخبار والإنشاءات؟

أمّا بخصوص التساؤل الأول فإنّ القوّة الإنجازية التي اعتمدها "أوستين" هي معيارٌ دلاليٌّ للحكم بأنّ عبارةً مَا هي فعل إنجازي، وإذا كان الإنشاء في التعريفات البلاغية المتأخّرة والتي ناقشناها سابقاً يظهر على أنّه إنجازٌ لفعلٍ مّا محكومٌ بقواعد ومميّزات، فإنّ الحديث عن الخبر يقودنا إلى استنطاق المدوّنات التراثية لعلّنا نجد فيها ما يعبّر عن إدراكٍ لمفهوم القوة الإنجازية في الخبر، ولابدّ أن نذكّر في هذا السياق بأنّ "سيرل" أيضاً لم يخرج كثيراً عن الأساس النظري الذي اعتمده "أوستين" في تمثيل الفعل الإنجازي، فقد أكّد على مفهوم القوة الإنجازية غير أنّه ربطه بالمحتوى القضوي كما أشرنا إليه، والمهمّ لدى "سيرل" هو أنّه حاول أن يربط بين الفعل اللغوي acte de langage (بدل الكلامي) وبين التراكيب أي الجمل تحديداً، فإذا أردنا أن نحدّد المقصود بالقوة الإنجازية فقد نذهب إلى ما ذهب إليه شكري المبخوت حين رأى أنّ المقصود بها عند "أوستين وسيرل" هو "الوظيفة التي يحقّقها القول عند استعماله"[34]، وإذا أردنا التعبير عن شيء قريبٍ منها في التراث العربي سنرى أنّه علينا التفريق بين مستويات معيّنةٍ لئلاّ يقع الخلط لدينا بين الأفعال الكلامية والأفعال اللغوية، وهذه المستويات هي[35]:

- المستوى الإعرابي الدلالي.
- المستوى النظمي البلاغي.
- المستوى التخاطبي المقامي.

وليس عمل المحلّل اللغوي في التفريق إلّا توضيحاً لمجالِ كلِّ مستوى من المستويات الثلاثة، واستناداً إلى هذا التفريق المنهجي نزعم تبعاً لسيرل أنّ هناك فرقاً بين الفعل اللغوي الذي ينتمي إلى النظام أي: المستوى الثاني خصوصاً، والفعل الكلامي الذي ينتمي إلى المقام التواصلي أي المستوى الثالث، والتفريق بينهما يستند إلى ما نجده في ما ذهب إليه البلاغيون من علاقةٍ بين النحو وعلم المعاني، وبناءً على ذلك نرى أنّ علينا البحث عن مؤشّر القوة الإنجازية في الصيغة النحوية، ولتوضيح التداخل الذي نراه بين بنية القول في صيغته النحوية الإعرابية، وبين القوّة

الإنجازية التي نبحث عن مؤشّرها، سنأخذ مثالاً بسيطاً عن بعض الأخبار تتراوح بين صيغ الإثبات والنفي والتوكيد كما نجدها في الجدول التالي:

نوع الإخبار	المعنى	العبارة
الإثبات	**1**- أثبت أنّ محمّداً سافر	1 أ- سافر محمد 1 ب- محمد سافر
التأكيد	**2**- أؤكّد أنّ محمداً سافر	2 أ- إنّ محمداً سافر 2 ب- إنّ محمداً قد سافر
النفي	**3**- أنفي أنّ محمداً سافر	3 أ- ما سافر محمد 3 ب- إنّ محمداً لم يسافر

إنّ المحتوى القضوي المشترك بين الأمثلة (1) و(1أ) و(1ب) و(2) و(2أ) و(2ب) هو أنّ محمداً قد سافر، والاختلاف بينها هو اختلاف بين مجرّد الإثبات وبين التوكيد، أمّا المحتوى القضوي للأمثلة (3) و(3أ) و(3ب) فهو عكس المحتوى القضوي السابق أي نفي سفر محمد، والملاحظة البسيطة التي يمكننا تسجيلها هي الفرق بين الفعل الإنجازي في صيغته التي قدّمها "أوستين" للدلالة على القوة الإنجازية، وبين ما نجده في نظام اللغة العربية الذي يفرّق بين المعاني بما يوجد في صدر الكلام من حروفٍ أو كلماتٍ عموماً، وهذا يقودنا إلى الإقرار مبدئياً بأنّ الواسم النحوي للقوة الإنجازية في العربية، كما رأينا سابقاً، هو حرف الصدارة الذي إنْ وُجِدَ دلّ على الفعل المتضمّن في القول، أي القوة الإنجازية منظوراً إليها مع المحتوى القضوي، ولتقريب هذا السبيل من النظر في واسم القوة الإنجازية في الجملة العربية سنأخذ الأمثلة التالية:

4- زيدٌ قائمٌ

5- إنّ زيداً قائمٌ

6- ليس زيدٌ بقائمٍ

7- ما زيدٌ إلاّ كاتبٌ

8- ليت لي مالاً – التمنّي

9- أَزَيْدٌ قائمٌ؟ – الاستفهام

10- قُمْ – الأمر

11- لاَ تَقُمْ – النهي

12- يا زَيْدُ – النداء

فمن جهة النموذج النحوي البلاغي فإنّ الجمل (4) و(5) و(6) و(7) جملٌ خبريةٌ إلّا أنّ الفرق بينها في الصيغة فالجملة (4) لمجرّد الإثبات وهو ما يسمّيه البلاغيون بالخبر الابتدائي، أمّا الجملة(5) فهي للتوكيد وضربُ الخبر فيها طلبيٌّ، أمّا الجملة (6) فهي للنفي أي لنفي المضمون أو المحتوى القضوي، والجملة (7) من باب قصر صفةٍ على موصوفٍ، أما الجمل المتبقّية فهي من باب الإنشاء الطلبي، كما بيّنّاه مقابل كلّ جملة، والذي نريد الوصول إليه هو أنّ كلّ الجمل تبتدئ بحرفٍ دالٍّ على المعنى الأوّلي الذي يراد منها أن تؤدّيه وهو ما نظنّ أنّه مؤشّرٌ للقوة الإنجازية، بقي هناك استثناءان من الجمل السابقة ليس فيهما حرفٌ دالٌّ على المعنى المراد، وهما الجملة (4) الدالة على الخبر الابتدائي، والجملة (10) الدالة على الأمر، أمّا الخبر الابتدائي فنحن نزعم أنّه الأصل الأول الذي ترجع إليه كلّ

التراكيب[36] بما أنّ خلوّ الجملة فيه من أيّ حرفٍ دالٍّ على معنى مرادٍ يميّزه للدلالة على هذا الأصل، وبما أنّ مجال استدلالنا هنا هو البحث عن مؤشّر للقوة الإنجازية في الخبر، فإنّ ما نستنتجه تبعاً لما ذهب إليه شكري المبخوت هو أنّ الحرف يغيّر معنى الكلام ويؤثّر في مضمونه، "أمّا تغيير معنى الكلام فيقتضي اعتبار الإثبات أصلاً وبقيّة أنواع الكلام بما في ذلك النفي فروعاً، والوجه في ذلك أنّ الإثبات لا يحتاج إلى واسمٍ، إذ يكفي في ذلك خلوّ الصدر من مغيّرات الكلام، وهو أمرٌ مطّردٌ في لغاتٍ كثيرةٍ وليست العربية في ذلك نشازاً، فتغيّر معنى الكلام يعني الانتقال به من الإثبات إلى غيره من المعاني...، أمّا التأثيرُ في مضمون الكلام فهو أمر يتّصل بالبنية الإعرابية الدلالية، وله صور عديدةٌ منها الأثر الإعرابي... ومنها الأثر الدلالي كالانتقال من الخبر إلى الطلب، أو من مجرّد الإثبات والنفي إلى توكيدهما"[37]، وقد ندعم هذا الحلّ لقضية مؤشّر القوة الإنجازية في الإثبات بمقارنته بما يحصل للجملة الاسمية، وهي أصلٌ في بابها من حيث خلوّها من عاملٍ نحويٍّ لفظيٍّ، ولذلك فسّرها النحاة بعاملٍ نحويٍّ معنويٍّ يُقَدَّرُ أَسْمَوْهُ بالابتداء.

أمّا جملة الأمر فهي طلبٌ، والطلب نوعٌ من الإنشاء، والصيغة الدالة عليه المرشّحة له هي صيغة معيّنة تكون في الفعل، وقد توجد له في بعض الأحيان صيغةٌ فيها حرفٌ يتصدّر الكلام مثل: **(10أ) لِتَقُمْ.**

وبناءً على هذا أيضاً يمكننا أن نستنتج أنّ القوة الإنجازية هي الأساس في التعرّف على الفعل المتضمّن في القول، وقد رأينا أنّه لا خلاف بين الأخبار والإنشاءات في تضمّن المقصود بالقوّة الإنجازية بما أنّه إيجادٌ لمعنى مراد من الكلام، ولذلك أطلق الشرّاح في بعض المواضع على الخبر مصطلح الإخبار، والإخبار إحداثٌ لفائدةٍ هي مضمون الجملة، يقول الدسوقي: «تقرّر أنّ المركّب التامّ المحتمل للصدق والكذب يسمّى خبراً من حيث احتماله لهما، ومن حيث اشتماله على الحكم قضيةً، ومن حيث إفادته الحكم إخباراً»[38]، كما أنّ الإنشاء في تعريفاته الاصطلاحية والمفهومية لدى الشرّاح قد "يطلق على إلقاء هذا الكلام وإيجاده وهو فعل المتكلّم"[39].

خاتمـــة:

يمكننا في ختام هذا المقال أن نستخلص ما نتج لدينا في النقاط التالية:

– أنّ الإخبار والإنشاء فعلان إنجازيان أصليّان، والدال على ذلك هو معيار القوة الإنجازية الذي يوجد فيهما باعتبارهما فعلين يُحْدِثُهُمَا المتكلّمُ.

– أنّ مؤشّر القوة الإنجازية في نظام العربية هو حرف الصدر الذي يَسِمُ أهمّ الأفعال الإنجازية سواءٌ أكانت أخباراً أم إنشاءاتٍ.

– أنّ الإثبات الذي هو صيغة الخبر البسيطة لم يتوفّر فيه حرف الصدر، من حيث كونه الأصلَ الذي إليه يرجع التركيب المفيد.

– لعلّ الفرْق الذي يمكن تسجيله بين التصنيف التداولي المعاصر والتصنيف التراثي هو الفارق في الواسم النحوي، فقد لاحظنا كيف استند "أوستين" إلى صيغة الفعل ليحاول تصنيف الأفعال المتضمّنة في القول تصنيفاً مستقرًّا، وهو تصنيف رغم ما ظهر عليه من تعديل عند "سيرل"، إلاّ أنه بقي عبارة عن حقول دلاليةٍ تحتكم إلى المعجم، بينما يستند التقسيمُ في التراث العربي إلى أصول نحويةٍ ودلاليةٍ، هي ما تؤدّيه حروف الصدارة التي تأتي في أوّل الجملة للدلالة على الفعل المتضمّن في القول.

– أنّنا نؤكّد في إطار المقاربة مع التراث العربي أنّ هناك تفريقاً أولياً بين الفعل اللغوي الأساسي والفعل اللغوي الفرعي، ولعلّ إعادة قراءة التراث تفتح الباب واسعاً لتصنيفٍ آخر مع هذا الأساس الذي نقترحه.

- قائمة المصادر والمراجع:

- الإستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن) (ت حوالي 688 هـ)، 1996، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس بنغازي ، ط 2، ليبيا.

- البصري (أبو الحسين محمد بن عليّ بن الطيب المعتزلي)(ت436هـ)، 1964/1384، كتاب المعتمد في أصول الفقه، تحقيق: محمد حميد الله، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية ، ط 1، دمشق سوريا.

- التفتازاني (سعد الدين مسعود بن عمر) (ت792هـ)، دت، مختصر السعد في شرح تلخيص المفتاح، ضمن: شروح التلخيص، دار السرور، بيروت. لبنان.

- الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن) (ت474هـ)، 1982، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية.

- الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن) (ت474هـ)، 1992/1413، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، ط 3، القاهرة.

- الجصاص (أبو بكر أحمد بن علي الرازي) (ت 370 هـ)، 1994/1414، الفصول في الأصول، تحقيق: عجيل جاسم النشمي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط 2، الكويت.

- ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن عمرو) (ت 646 هـ)، 1982، الإيضاح في شرح المفصّل، تحقيق: موسى بناي العليلي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة العاني، ط 1، بغداد، الجمهورية العراقية.

- الخطيب القزويني (جلال الدين محمد بن عبد الرحمن) (ت 739 هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، ضمن: شروح التلخيص.

- الخطيب القزويني (جلال الدين محمد بن عبد الرحمن) (ت 739 هـ)، متن تلخيص المفتاح، ضمن: شروح التلخيص.

- الدسوقي (محمّد بن عرفة) (ت 1230 هـ)، حاشية الدسوقي على مختصر السعد، ضمن: شروح التلخيص.

- الرازي (فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين) (ت 606 هـ)، د ت، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

- السبكي (بهاء الدين أحمد بن علي بن عبد الكافي) (ت 773 هـ)، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ضمن: شروح التلخيص.

- السكاكي (سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن محمد) (ت 625 هـ)، 1407هـ/1987م، مفتاح العلوم، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، ط 2، بيروت. لبنان.

- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) (ت 180 هـ)، 2004/1425، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط 4، القاهرة. مصر.

- صحراوي (مسعود)، 2005، التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة، ط 1، بيروت. لبنان.

- الطبطبائي (طالب سيد هاشم)، 1994، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، ط 1، الكويت.

- الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد) (ت 505 هـ)، 2008/1429، المستصفى من علم الأصول، تحقيق: ناجي السويد، المكتبة العصرية، ط 1، صيدا، بيروت، لبنان.

- ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن زكريا) (ت)، دت، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت. لبنان.

- القاضي (محمد)، 1998، الخبر في الأدب العربي، دراسةٌ في السردية العربية، منشورات كلية الآداب، منوبة. تونس، ودار الغرب الإسلامي، ط 1، بيروت. لبنان.

- ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم) (ت 276 هـ)، د ت، أدب الكاتب، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

- المبخوت (شكري)، 2006، إنشاء النفي وشروطه النحوية الدلالية، مركز النشر الجامعي، وكلية الآداب والفنون والإنسانيات جامعة منوبة، ط 1، تونس.

- المبخوت (شكري)، 2010، دائرة الأعمال اللغوية، مراجعات ومقترحات، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط 1.

– المبخوت (شكري)، 2008، نظرية الأعمال اللغوية، مسكيلياني للنشر، ط 1، تونس.
– ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد الأفريقي المصري) (ت 711 هـ)، دت، لسان العرب، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، دار المعارف، القاهرة، مصر.
– ابن وهب (أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم) (ت 272 هـ)، 1969، البرهان في وجوه البيان، تحقيق:حفني محمد شرف، مطبعة الشباب، ط 1، مصر.
– ميلاد (خالد)، 2001/1421، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية، كلية الآداب بمنوبة، والشركة العربية للتوزيع، ط1، تونس.
– ابن يعقوب المغربي (أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد) (ت1128هـ)، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ضمن: شروح التلخيص.
- Austin (J.L), 1962, How to do things with words, Oxford University Press.
- Austin (J.L), 1970, Quand dire c'est faire, traduit par: Gilles Lane, éditions du Seuil, Paris.
- Searle (John), 1972, Les actes de langage, Essai de philosophie du langage, traduction française: Hélène Pauchard, Edit: Hermann, Paris.
- Searle (John), 1982, Sens et expression, traduction française: Joëlle Proust, Edit Minuit, Paris.